العرب
السبت 2021/11/13
السنة 44 العدد 12239

# السودان يواجه سيناريو عودة معضلة الديون الخارجية

## غموض المشهد السياسي يعقد مسار طي ملف الديون

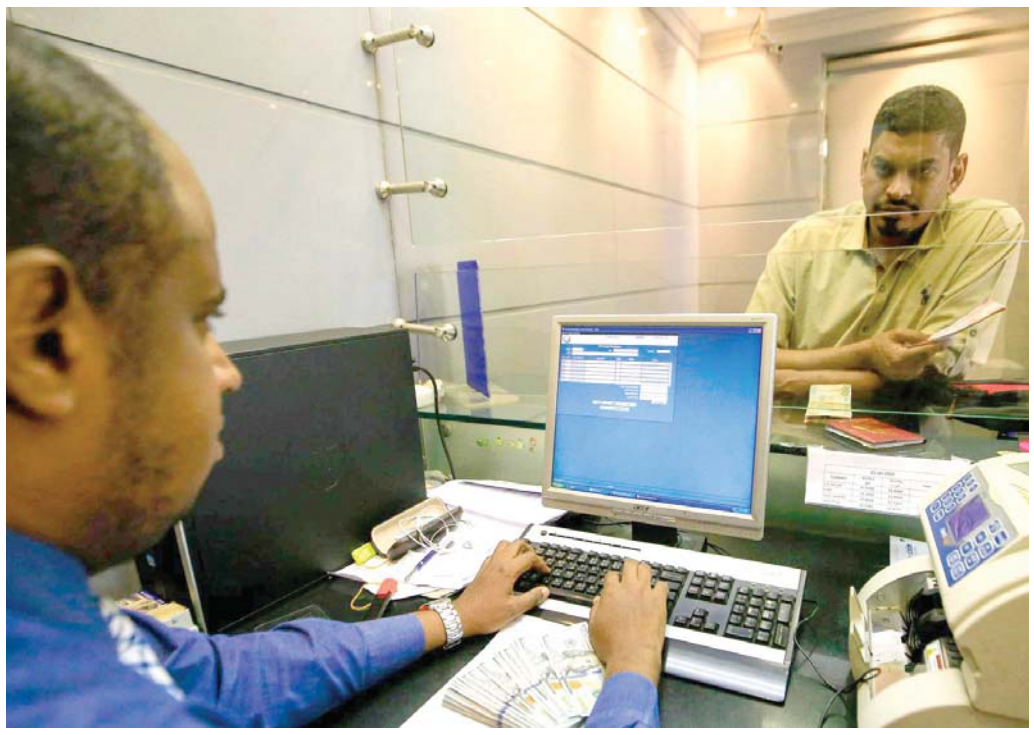

يبدو أنك في مأزق فرصيدك فارغ

ضاعف الغموض الذي يكتنف مستقبل السودان بعد التعقيدات التي شابت الأوضاع السياسية في البلاد مؤخرا حالة عدم اليقين بشأن الديون المتخلفة عن السداد، والتي تعتبرها جهات مقرضة اختبارا حاسما لمدى قدرة الخرطوم على الصمود أمام هذا المطب من أجل إنعاش الاقتصاد العليل.

الخرطوم – يواجه السودان سيناريو عودة معضلة التخلف عن تسوية الديون التي كان قد اتفق مع المانحين الدوليين على سدادها في ظل الاضطرابات السياسية الأخيرة، وهو ما يجعل البلد في موقف أكثر تعقيدا لتحريك عجلات النمو المتوقفة.

ويتصاعد منسوب التحذيرات داخل الأوساط الاقتصادية من أن شبح مشكلة تعثر الديون الخارجية بات يلوح في أفق الاقتصاد السوداني المشلول أصلا، عقب تلميحات من الجهات الدائنة بعدم الإيفاء بالوعود التي قطعتها مسبقا.

والسودان الذي قطع شوطاً في مفاوضات جدولة وإعفاء ديونه الخارجية خلال العامين الماضيين أعادته الأحداث السياسية مؤخرا إلى المربع الأول.

واعتبرت الولايات المتحدة، التي ساعدت الخرطوم في العودة إلى النظام المالي الدولي عقب شطب اسم البلد من قوائمها للإرهاب، أن

أن ما يجري من تطورات في البلد سيفقده أكثر من 4 مليارات دولار من المساعدات.

وأشارت إلى أن ذلك يضع على الأقل 19 مليار دولار من إعفاءات الديون في خطر، منها ما هو لدول نادي باريس، والمبلغ ذاته لدول من خارج النادي مثل الكويت والسعودية والصين.

وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس الأسبوع الماضي إن "واشنطن عقلت بالفعل تمويلات للسودان بمقدار 700 مليون دولار".

وسابقا بذلت واشنطن جهودا في تخفيف الديون الخارجية التي تثقل كاهل الخرطوم، من خلال قرض تجسيري لتسوية 1.2 مليار دولار متأخرات مستحقة على السودان للبنك الدولي في يناير الماضي.

والبلد الفقير يئن تحت ديونه منذ عقود، وتشكل القروض التي تخلف عن سدادها للقطاع الخاص جزءا صغيرا من ذلك العبء.

وتشير التقديرات إلى أن ديون السودان تبلغ حوالي 60 مليار دولار تمثل فيها الفوائد قرابة 28 مليار دولار، التي تخلفت الخرطوم عن سدادها منذ وقت طويل.

وكان ستوارت كالفيرهاوس رئيس أبحاث الديون السيادية والدخل الثابت في مؤسسة إكسوتكس قد قال في مذكرة نشرت في 2019، حينما بدأ الحديث عن إمكانية مساعدة الخرطوم من قبل المانحين الدوليين على نفض غبار الديون، إن "الدين العام الخارجي للسودان يبلغ حوالي 51 مليار دولار".

ويُعتبر تخفيف عبء الديون من أهم الخطوات لفتح أبواب التمويل لمشاريع إنتاجية أهمها التركيز على البنى التحتية، التي تتطلب أموالا كثيرة، وتُعد القاعدة للنهوض بجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والطاقة والتعدين وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

وانضم السودان في أواخر يونيو الماضي إلى مبادرة صندوق النقد الدولي لتخفيف ديون الدول الفقيرة "هيبيك"، وهو ما سمح بإعفاء البلاد من ديون بنحو 23.5 مليار دولار مستحقة لدائنين.

ويرى الخبير الاقتصادي خالد التيجاني أن ربط إعفاء الديون الخارجية للسودان بالأحداث السياسية الراهنة من قبل الدول الدائنة أمر يخضع لتقديرات الأطراف التي لها مصلحة في إنقاذ الاقتصاد السوداني.

خالد التيجاني

الديون باتت تخضع لتقدير من لهم مصلحة في إنقاذ اقتصاد البلد

محمد الناير

السودان نفذ وصفة صندوق النقد ولا مبرر للتهديد بعدم الإيفاء

إلا أن التيجاني رفض في حديثه مع وكالة الأناضول أن تتعامل مؤسسات التمويل الدولية بذات نهج الدول الدائنة كون هذه الكيانات اقتصادية وليست سياسية على الرغم من أن هذا الجانب قد يكون له وقع على الدول العالقة في جبل الديون.

وقال إن "السودان التزم ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية التي بموجبها تم انضمامه إلى مبادرة الدول المثقلة بالديون (هيبيك)".

وشكلت موافقة صندوق النقد على إدخال السودان ضمن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون خطوة حاسمة نحو مساعدة البلد على دفع عملية تطبيع العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية مع المجتمع الدولي لإنقاذ اقتصاده العليل.

وأوضح التيجاني أن عدم التزام هذه المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بوعود المساهمة في تخفيف ديون السودان يعتبر نكوصا عن التعهدات التي قطعوها مسبقا.

وفي يونيو العام الماضي وقعت الحكومة الانتقالية مع صندوق النقد على برنامج المراقبة الذي يعمل على مراقبة اشتراطات المؤسسة المالية الدولية على الحكومات وتقييمها بعد عام، للحصول على تسهيلات مالية وقروض تزيد عن المليار دولار.

واشترط الصندوق على الخرطوم في ذلك الوقت الإقرار بجملة من الإصلاحات، من أهمها رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء وتوحيد سعر الصرف في جميع المنافذ، وهو ما بدأت الخرطوم في تنفيذه على مراحل منذ بداية العام الجاري.

وبحسب التيجاني فإن الصناديق الدولية لم تضع في اعتبارها المواطن السوداني البسيط الذي دفع ثمن الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الحكومة الانتقالية للحصول على دعم من المجتمع الدولي.

وكانت الحكومة قد رفعت الدعم عن الوقود نهائيا في الصيف الماضي. وقبل ذلك بعدة أشهر وتحديدا في فبراير 2021 قامت بتعويم العملة المحلية جزئيا، ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار لأكثر من 375 جنيها من 55 جنيها السعر الرسمي قبل تحرير سعر صرف الجنيه، في مسعى لجسر الفجوة بين السعر الرسمي وأسعار السوق الموازية.

وتبع التعويم تحرير سعر الدولار الجمركي، وهو العملة الأميركية التي يبيعها البنك المركزي السوداني للتجار بغرض استيراد السلع.

وبعد تنفيذ كل تلك الخطوات بات السودان أحدث دول العالم التي تدخل إلى مجال رؤية المستثمرين في الأسواق الناشئة الذين يبحثون عن فرص في أماكن تنفتح فقط على رأس المال الأجنبي، وهو ما كان يعني أن احتمال الحد من مستوى البطالة المرتفع كبير.

غير أن الأمور الآن ستتعقد بشكل كبير إذا ظلت الضبابية تسود الأوضاع السياسية في البلاد، فالمستثمرون العرب والأجانب لا يرغبون في خوض مغامرة محفوفة بالمطبات قد تعود عليهم بالخسائر.

ويقبع السودان في المراكز الخلفية في مؤشر سهولة الأعمال لعام 2020 والصادر عن البنك الدولي، حيث يأتي في المرتبة 171 من أصل 180 بلدا حول العالم.

ولدى المحلل الاقتصادي محمد النار قناعة بأن المسؤولين السودانيين يرون أن بلدهم لا يرغب في العودة مجددا إلى العزلة الدولية بسبب ما يحدث على الصعيد السياسي.

وقال إن "توجهات المجتمع الدولي تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد السوداني، لاسيما في مشكلة الديون الخارجية، لكن الحكومة حققت 90 في المئة من وصفة صندوق النقد، ولا مبرر للتهديد بعدم الإيفاء".

وأضاف أن "أي دولة نفذت سياسات الصندوق حصلت في المقابل على الإعفاء، لافتاً إلى أن المجتمع الدولي لم يف بوعوده تجاه السودان حتى الآن".

# لبنان يصدم المواطنين بخفض وزن الخبز بدل رفع سعره

بيروت – تنذر الإجراءات الأخيرة التي أقرتها الحكومة اللبنانية بخصوص بيع الخبز بتفجر موجة غضب شعبية جديدة في ظل المتاعب التي يعاني منها سكان البلد الغارق في أزمة مالية غير مسبوقة تسببت في تصاعد مستويات الفقر والبطالة.

واستفاق اللبنانيون الجمعة على وقع تنفيذ قرار خفض وزن الخبز بدل زيادة سعره، الأمر الذي خلّف صدمة لديهم وخاصة الطبقتين الفقيرة ومحدودة الدخل، اللتين تعانيان أصلا من ضعف في قدرتهما الشرائية بسبب الضغوط الاقتصادية التي تعيشها الدولة.

وزادت حكومة نجيب مقياتي من معاناة المواطنين المنهكين بإعلان وزارة الاقتصاد والتجارة الخميس الماضي خفض وزن ربطة الخبز مع الإبقاء على سعرها الحالي، في ظل أسوأ أزمة معيشية واقتصادية تمر بها البلاد.

وقبل الأزمة الاقتصادية، التي تفجرت مع اندلاع احتجاجات منتصف أكتوبر 2019، كان سعر ربطة الخبز 1500 ليرة (دولار بسعر الصرف الرسمي)، ولكن منذ فبراير الماضي قامت السلطات بزيادته ثلاث مرات ليصل حاليا إلى 9500 ليرة (نحو 6.3 دولار بسعر الصرف الرسمي) للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

وقالت الوزارة في بيان إنها تجد نفسها "مضطرة هذه الفترة إلى خفض بسيط في وزن ربطة الخبز، بما يبقي سعرها ضمن الهامش المقبول، رغم ارتفاع أسعار المكونات التي تدخل في صناعة الرغيف، من طحين ومازوت (ديزل) وغيرها من المواد، ورغم ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية".

وحدد قرار الوزارة سعر ربطة الخبز بوزن 380 غراما في المتجر إلى المستهلك بنحو 5500 ليرة (3.36 دولار)، وسعر ربطة الخبز زنة 800 غرام بنحو 7500 ليرة (قرابة خمسة دولارات)، أما الربطة بوزن 1050 غراما فيبلغ سعرها 9500 ليرة (نحو 6.3 دولار).

ومنذ عامين، يعاني اللبنانيون أزمة مالية حادة أدت إلى انهيار قياسي في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، فضلا عن شح في الوقود والأدوية، وانهيار قدرتهم الشرائية.

وكانت آخر مرة زادت فيها وزارة الاقتصاد سعر الخبز في يونيو الماضي. وقالت حينها إن "سبب الزيادة في الأسعار إنهاء مصرف لبنان المركزي دعم السكر (الذي يدخل في صناعة الخبز)، مما يرفع تكلفة إنتاج الخبز".

وتحدد الوزارة أسبوعيا سعر الخبز، بناء على كلفة التصنيع والتوزيع، واستنادا إلى سعر القمح عالميا، وارتفاع سعر صرف الدولار وأسعار الوقود.

ويدعم المركزي استيراد العديد من المواد الأساسية من خلال تأمين الدولار إلى مستورديها وفق سعر الصرف الرسمي، الذي يبلغ 1.510 ليرة، في وقت بلغ فيه سعر صرف الدولار في السوق الموازية الخميس الماضي نحو 22 ألف ليرة لأول مرة.

وكان المركزي قد قلص الدعم، وخاصة دعم استيراد القمح، الذي يبلغ سنويا نحو 135 مليون دولار مع انخفاض احتياطيات العملات الأجنبية من نحو 30 مليار دولار في بداية الأزمة قبل عامين، إلى ما يقرب من 15 مليار دولار حاليا.

وتشير أرقام وزارة الزراعة إلى أن حجم إنتاج لبنان من القمح سنويا يتراوح ما بين 100 و140 ألف طن، بينما تبلغ احتياجات البلد من هذه المادة ما بين 450 و550 ألف طن سنويا.

وفي ظل القرار الجديد، قد يتهدد السوق المحلية شح سلعة الطحين المستورد من الخارج مجددا، وسط تراجع في وفرة النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي الداعم الأساسي لهذه المادة من خلال تحمله جزءا من فروقات أسعار صرف قيمة وارداته.

### أسعار الخبز بعد تعديل الوزن

- 6.3 دولار لربطة الخبز وزن 1050 غراما
- 5 دولارات لربطة الخبز وزن 800 غرام
- 3.36 دولار لربطة الخبز وزن 380 غراما

ويحذّر خبراء من أن الطبقة الوسطى الدنيا بدأت تختفي، مع خسارة الليرة أكثر من ثمانين في المئة من قيمتها أمام الدولار في السوق السوداء.

وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن نسبة الفقر في لبنان ارتفعت عام 2020 إلى 55 في المئة، بعدما كانت 28 في المئة عام 2019، فيما ارتفعت نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع من 8 إلى 23 في المئة.

ولكن مع تواصل الأزمة المالية حتى مع وجود حكومة جديدة عهدت إليها مهمة انتشال البلد من وضعه الاقتصادي الكارثي، تقدر السلطات بأن 80 في المئة من الشعب اللبناني بات تحت خط الفقر.

وفي ظل النقص الحاد في العديد من السلع الأساسية وصولا إلى خفض فعلي بنسب تصل إلى 80 في المئة لقيم المدخرات في نظام مصرفي فقد قيمته، يقول خبراء إن الأزمة تسبب ألما يفوق حتى أصعب برنامج إصلاح يمكن تخيله من صندوق النقد الدولي.

# علي بابا الصينية تحقّق عوائد قياسية في «يوم العزاب»

شنغهاي (الصين) – أعلنت مجموعة علي بابا الصينية العملاقة للتجارة الإلكترونية الجمعة رقما قياسيا جديدا في مبيعاتها في "يوم العزاب" السنوي الذي أنفق خلاله المستهلكون أكثر من مستويات العام الماضي.

ووصلت القيمة الإجمالية لمبيعات علي بابا خلال مهرجانها السنوي للتسوق إلى 540.3 مليار يوان (84.54 مليار دولار)، وذلك بزيادة 14 في المئة عن العام السابق.

وفي الموسم الماضي، بلغت مبيعات علي بابا في يوم العُزاب الأول لها بعد الجائحة إلى 74 مليار دولار، في حصيلة طغى عليها تراجع أسهم الشركة بنسبة 10 في المئة بعد أن نشرت الصين مسودة قواعد لمكافحة الاحتكار تستهدف منصات الإنترنت.

وعلى الرغم من تباطؤ الاستهلاك بشكل عام في الصين، سجلت علي بابا تلك النتائج في ختام نسخة هادئة نسبيا من مهرجان التسوق الذي روجت له المجموعة بقوة في ما مضى.

وقبل بدء فترة المبيعات، قال محللون إنهم يتوقعون أن تعلن علي بابا عن زيادة طفيفة فقط في القيمة الإجمالية للمبيعات هذا العام، في ظل تباطؤ مبيعات التجزئة ونقص الإمدادات وحوادث انقطاع الكهرباء وعمليات الإغلاق الناجمة عن تفشي الوباء.

ويندفع المستهلكون في يوم العزاب كل عام في الصين إلى طلب الملايين من المنتجات كالملابس والمواد الغذائية وأجهزة الكمبيوتر وغيرها، بأسعار مخفضة على هواتفهم الذكية.

لكن علي بابا التي تراقبها سلطة ضبط الأسواق بدقة منذ أشهر لأنها متهمة بممارسات تجارية غير نزيهة وتشجيع نزعة استهلاكية غير سليمة، قللت على غير عادتها، من أهمية الرقم الجديد. وقالت المجموعة في بيان إن "قيمة المبيعات لم تعد المؤشر الوحيد للنجاح".

وجعلت المجموعة التي يملك الملياردير الصيني جاك ما من مناسبة "يوم العزاب" غير الرسمية في الصين مهرجانا سنويا للتسوق في عام 2009 وحولته إلى أكبر مهرجان مبيعات عبر الإنترنت في العالم، مما جعله يتفوق على مهرجان "سايبر مانداي" ويتقدم على "الجمعة السوداء" (بلاك فرايداي) في الولايات المتحدة.

ومنذ ذلك الحين، أصبح المهرجان، الذي قامت علي بابا العام الماضي بتمديده إلى حدث يستمر 11 يوما، مقياسا يحظى بمتابعة وثيقة لمعنويات المستهلكين في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وتنظم مجموعة علي بابا التي تتخذ من مدينة هانغتشو شرق الصين مقرا لها، حملة إعلامية كبيرة تعرض خلالها على شاشة عملاقة في الوقت الفعلي حجم الصفقات التي تتم على منصاتها.

لكن علي بابا تعمل بتحفظ منذ العام الماضي، عندما انتقد مؤسسها جاك ما سلطة ضبط الأسواق التي اتهمها بعرقلة تطوير شركته.

وكانت السلطات الصينية فرضت وقف الاكتتاب العام الضخم بقيمة تصل إلى نحو 39 مليار دولار لشركة "أنت غروب" الذراع المالية للمجموعة، بسبب قلقها من احتمال تأثير هذه العملية على النظام المالي.

**84.54**

مليار دولار حجم مبيعات المجموعة بزيادة قدّرت بحوالي 14 في المئة عن العام السابق

وفرضت على المجموعة بعد ذلك غرامة قدرها 2.64 مليار دولار لاستغلال موقعها المهيمن. وتتهم المنصة بمنع التجار من بيع منتجاتهم على منصات منافسة أو استخدام خوارزميات لتقديم نصائح شراء للمستهلكين.

وقال كريس تونغ مدير التسويق في المجموعة لوكالة الصحافة الفرنسية "في البدايات (يوم العزاب) كنا نركز على النمو بالطريقة نفسها التي يركز فيها الآباء على حجم وقوة أطفالهم".

في متاجرنا ستجدون كل ما هو حديث بالأسواق وبأقل الأسعار